

Distr.
LIMITED

A/C.2/50/L.56
4 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٤ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية

مشروع قرار مقدم من السيد ماكس شتاهاغن
(نيكاراغوا)، نائب رئيس اللجنة، استناداً إلى مشاروات
غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/50/L.6

التكامل المالي العالمي: التحديات والفرص المتاحة

إن الجمعية العامة،

إن تعيد تأكيد قراراتها د- ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، و١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ والمعنون "الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع"، الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، والتزام كرتاخينا^(١)، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثامنة،

وإذ تشير إلى قرارها ٩٣/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو،

وإذ تؤكد أهمية توفر مناخ موات للتدفقات المالية الخاصة، والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة، والأداء المناسب للأسواق على الصعيد الوطني في البلدان المعنية.

(١) أنظر وقائع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الثامنة، التقرير والمرفقات

(TD/364/Rev.1) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.93.II.D.5)، الجزء الأول، الفرع ألف.

9538485

وإذ تسلم بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة وكذلك تشجيع توفير مناخ موات للتدفقات المالية الخاصة من خلال تهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن عملية النمو الاقتصادي في عدد من البلدان النامية قد تأثرت إيجابيا بما حدث مؤخرا من زيادة في حجم التدفقات الدولية لرأس المال الخاص،

وإذ تشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها البلدان النامية لاجتاد إطار وطني موات،

وإذ تؤكد أن عددا كبيرا من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وبخاصة في افريقيا، لم تستفد من تدفقات رأس المال السالفة الذكر،

وإذ تعرب عن القلق، في ذلك السياق، إزاء ما حدث في السنوات الأخيرة من انخفاض المستوى العام للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية،

وإذ تعرب عن القلق أيضا لكون عدد كبير من البلدان النامية قد أصبح، في معرض تحرير نظمها الاقتصادية والمالية الخارجية، أكثر عرضة للتقلبات السريعة في تدفقات رأس المال الخاص في الأسواق المالية الدولية،

وإذ تلاحظ ضرورة العمل على تهيئة ظروف مواتية لتحقيق الاستقرار الدولي في تدفقات رأس المال الخاص وللحيلولة دون زعزعة الاستقرار الناشئة عن التحركات السريعة في تدفقات رأس المال الخاص، وذلك، في جملة أمور، بغية تعزيز التنمية وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تعلم بالدور الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي في العمل على تشجيع بيئة مالية دولية مستقرة مواتية للنمو الاقتصادي، وإذ تضع في اعتبارها تعزيز العلاقة التعاونية بين الأمم المتحدة والصندوق،

١ - تؤكد أن التكامل المالي العالمي ينطوي على تحديات وفرص جديدة للمجتمع الدولي وأنه ينبغي أن يشكل عنصرا مهما للغاية في الحوار بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز؛

٢ - تشدد على ضرورة تشجيع التدفقات الخاصة إلى جميع البلدان، ولا سيما إلى البلدان النامية، وبخاصة التدفقات الطويلة الأجل، مع العمل، في الوقت ذاته، على تخفيض مخاطر التقلبات؛

٣ - تسلم بأنه في ظل عالم مترابط يشكل اتباع سياسة مالية ونقدية سليمة في جميع البلدان عناصر أساسية في منع وقوع أزمات فيما يتصل بتدفقات رأس المال؛

٤ - تشدد على ضرورة استطلاع سبل توسيع نطاق التعاون المعزز والملائم، وحيثما يقتضي الأمر، تنسيق السياسة الاقتصادية الكلية فيما بين البلدان المعنية، والسلطات والمؤسسات النقدية والمالية بغية تعزيز ترتيبات التشاور الوقائي بين هذه المؤسسات على اعتبار أنها تمثل وسيلة لتشجيع إقامة بيئة مالية دولية مستقرة مواتية للنمو الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية، وذلك مع مراعاة احتياجات البلدان النامية فضلا عن الظروف التي قد يكون لها أثر كبير على النظام المالي الدولي؛

٥ - تؤكد من جديد الحاجة إلى توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي؛

٦ - ترحب بالخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي وتسلم بضرورة قيام الصندوق بدور قوي ومحوري في مراقبة جميع البلدان، بأسلوب متناظر، وفقا للفقرة ٤ من البلاغ الصادر عن اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي الصندوق، المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، فيما يتعلق بالمصادر المحتملة لزعزعة استقرار أسواق رأس المال، بغية تعزيز شفافية واستقرار الأسواق المالية الدولية وتشجيع النمو الاقتصادي، على أن تستلزم/تشمل تلك المراقبة، من بين عناصر أخرى، توفير البيانات الاقتصادية والمالية على أساس منتظم وفي الوقت المناسب؛

٧ - تعيد تأكيد هدف تعزيز زيادة الشفافية والانفتاح، بما في ذلك زيادة مشاركة البلدان النامية في أعمال صندوق النقد الدولي، ويستلزم هذا الهدف أيضا، من بين عناصر أخرى، تقديم جميع أعضاء الصندوق لبيانات اقتصادية ومالية على أساس منتظم وفي الوقت المناسب؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

— — — — —